سوريا: تعزيز العمل اللائق في مرحلة التحول - برنامج الدعم الذي تقدمه منظمة العمل الدولية

منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية
تشرين الأول 2025

لمحة موجزة عن التحديات والفرص المتعلقة بالعمل اللائق

تمر سوريا بمرحلة تحول تاريخي. فبعد أكثر من ثلاثة عشر عاماً من النزاع والانهيار المؤسسي والتشرذم الاجتماعي، مهّد سقوط نظام الأسد في ديسمبر/كانون الأول 2024 الطريق أمام فرصة غير مسبوقة وإن كانت هشة للتعافي الوطني. وقد مهد تشكيل حكومة انتقالية ورفع العقوبات الدولية بشكل تدريجي الطريق لإعادة الاندماج في المجتمع الدولي وإعادة بناء مؤسسات شاملة للجميع.

بالرغم من هذا التغير السياسي، تبقى الاحتياجات الإنسانية حادة — إذ لا يزال أكثر من 16 مليون سوري يعتمدون على المساعدات المنقذة للحياة. **وحتى الثاني من تشرين الأول/أكتوبر 2025**[1]، تقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه منذ الثامن من كانون الأول/ديسمبر 2024، عاد إجمالياً 1,082,724 سورياً إلى البلاد من دول أخرى، بينما عاد 1,870,049 نازحاً داخلياً إلى مناطقهم الأصلية/التي اختاروها. وتشكل هذه الوضعية ضغطاً إضافياً على سوق عمل هشة أصلاً، حيث تبرز هذه الحركات — وإن كانت تأتي بعد تطورات سياسية — أهمية الإنماء الاقتصادي وإيجاد فرص العمل. فيواجه معظم العائدين عقبات جسيمة تشمل حدود الوصول إلى وظائف لائقة، والحصول على الوثائق المدنية، والخدمات الأساسية، والطاقة، والأسواق والأنظمة المالية، إضافة إلى تضرر المساكن والبنية التحتية للمجتمع، في حين أن تأثيرات التغير المناخي والجفاف والتدهور البيئي تزيد من حدة هذه العقبات.

نظرة عامة: واقع سوق العمل في سوريا

الفقر: 90٪ تحت خط الفقر؛ 27٪ في فقر مدقع (اليونيسف، 2024)

مشاركة المرأة في القوى العاملة: أقل من 15٪ (ILO STATS) (إحصائيات منظمة العمل الدولية)

عمل الأطفال: في ازدياد بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة (تقارير منظمة العمل الدولية)

التغطية بالتأمينات الاجتماعية: تصل إلى أقل من 20٪ من العمال (الإسكوا، 2019)، (UN ESCWA, 2019)

المشاريع الصغيرة والمتوسطة تشكل 92٪ من الشركات (الجهاز المركزي للإحصاء السوري، 2020)

الإعاقة: 28٪ من السكان متأثرون بها (الشمولية والنزاهة، 2025)

تتسم سوق العمل السورية بانتشار طابع العمل غير الرسمي على نطاق واسع، إذ يفتقر أكثر من 83% من العاملين إلى الحماية أو التنظيم. وتعاني المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، التي تشكل 92% من الشركات، من قيود شديدة بسبب قيود الائتمان والتضخم وعدم الاستقرار السياسي. وتقل نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة عن 15%، وتعوقها الأعراف التمييزية وأعباء رعاية الأسرة وانعدام الأمن. وتؤدي الثغرات في إنفاذ قانون العمل، وأنظمة الضمان الاجتماعي القديمة، وضعف التنسيق المؤسسي إلى تفاقم مواطن الهشاشة، لا سيما لدى النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والعائدين.

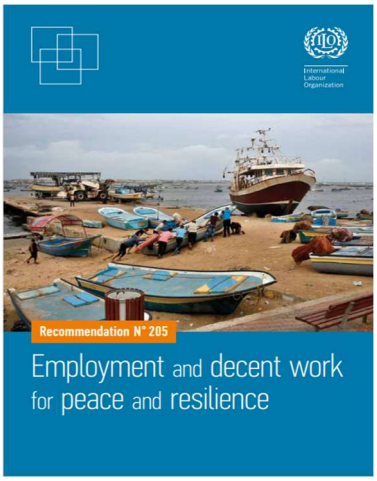

استجابةً لذلك، أطلقت منظمة العمل الدولية برنامج دعم معززاً وشاملاً، متجذراً في ولايتها المعيارية، والتوصية رقم 205 بشأن العمالة والعمل اللائق من أجل السلام والقدرة على الصمود، والترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. ويضع هذا النهج العمل اللائق في صميم تعافي سوريا وانتقالها، ويربط الاستجابات الإنسانية قصيرة الأجل بالتنمية طويلة الأجل القائمة على الحقوق.

استجابة منظمة العمل الدولية الاستراتيجية: إرساء أسس التعافي الشامل من خلال العمل اللائق

منذ كانون الأول 2024، عززت منظمة العمل الدولية تعاونها بشكل ملحوظ مع المؤسسات السورية، كوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وغرف الصناعة، والنقابات العمالية، بغية مساعدة القطر على الانتقال من الأزمة إلى التعافي. وفي أعقاب زلازل عام 2023، أطلقت منظمة العمل الدولية برامج استثمارية كثيفة العمالة في حلب، موفرةً فرص عمل قصيرة الأجل وممهدةً الطريق للتعافي الاقتصادي طويل الأجل والقائم على توفير العمل اللائق.

انطلاقاً من الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (1 و10 و16)، تدعم منظمة العمل الدولية حالياً تقييمات سوق العمل، وتحديد المهارات، وتنمية القطاع الخاص، والحماية الاجتماعية، وتعزيز الحوكمة. كما تشجع على التوظيف الشامل، وإصلاح الحماية الاجتماعية، وبناء القدرات المؤسسية، لا سيما للفئات المهمشة، بما يشمل العائدين والنساء والشباب.

[1] 2022-2024 – تم التمديد حتى نهاية 2025

لا يقتصر برنامج الدعم الذي تقدمه منظمة العمل الدولية في سوريا على توفير فرص العمل فحسب، بل إنه يهدف إلى إعادة بناء التماسك الاجتماعي من خلال أنظمة عمل شاملة تُحدث تحولاً في المنظور المتعلق بالنوع الاجتماعي؛ ودعم إصلاحات الحماية الاجتماعية المراعية للنزاعات؛ وتعزيز حوكمة العمل العادلة والقائمة على الحوار وعدم التمييز. ويركز البرنامج بشكل خاص على تمكين المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة من خلال توفير فرص عمل جيدة، وبنية تحتية لرعايتهم، وتمثيل مؤسسي لهم.

إن برنامج الدعم عبارة عن وثيقة حية سيتم تحديثها بشكل دوري في ضوء الوضع المتطور في سوريا، وإطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة[2] 2027-2031 الجديد الذي سيُعَد خلال العام المقبل 2026.

وتسعى المنظمة إلى دعم عملية تعافي وطنية من خلال العمل مع المكونات الثلاثة التي حددتها في سوريا (الحكومة وأصحاب العمل ومنظمات العمال). وترتكز استراتيجيتها على ثلاثة ركائز أساسية: **(1) التوظيف الشامل وإحياء الاقتصاد؛ (2) الحماية الاجتماعية الشاملة القائمة على الحقوق؛ و(3) حوكمة سوق العمل والحقوق في العمل**. تدعم هذه الركائز بناء عقد اجتماعي سوري جديد، عقد يرتكز على العمل اللائق والمساواة والكرامة للجميع.

تشكل هذه الركائز الثلاث مجتمعةً إطاراً متكاملاً، حيث يحفز إيجاد فرص العمل الطلبَ على الحماية الاجتماعية، وتعزز الحمايةُ الاجتماعيةُ الفعالة صمود العمال وإنتاجيتهم، وتضمن حوكمة سوق العمل القوية توزيع منافع النمو بشكل عادل واستدامتها من خلال الحوار الاجتماعي والمساءلة المؤسسية. كما يضمن الحوار الاجتماعي الشامل الملكية الوطنية لعمليات التعافي والإصلاح وشرعيتها.

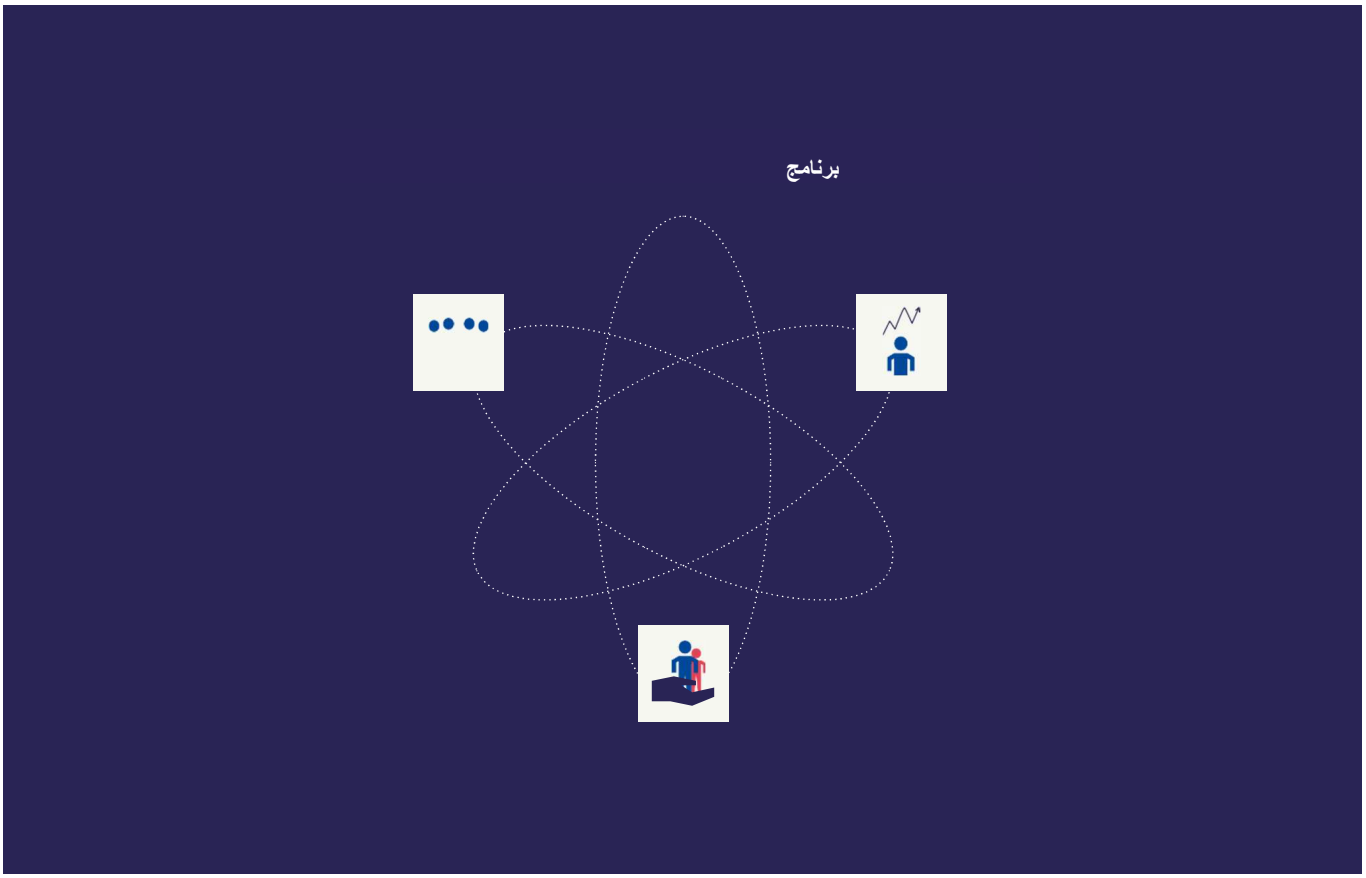

[2] اتخذ فريق الأمم المتحدة القطري في سوريا قراراً بتمديد إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة الحالي لمدة عام واحد حتى نهاية 2026.

منظمة العمل الدولية

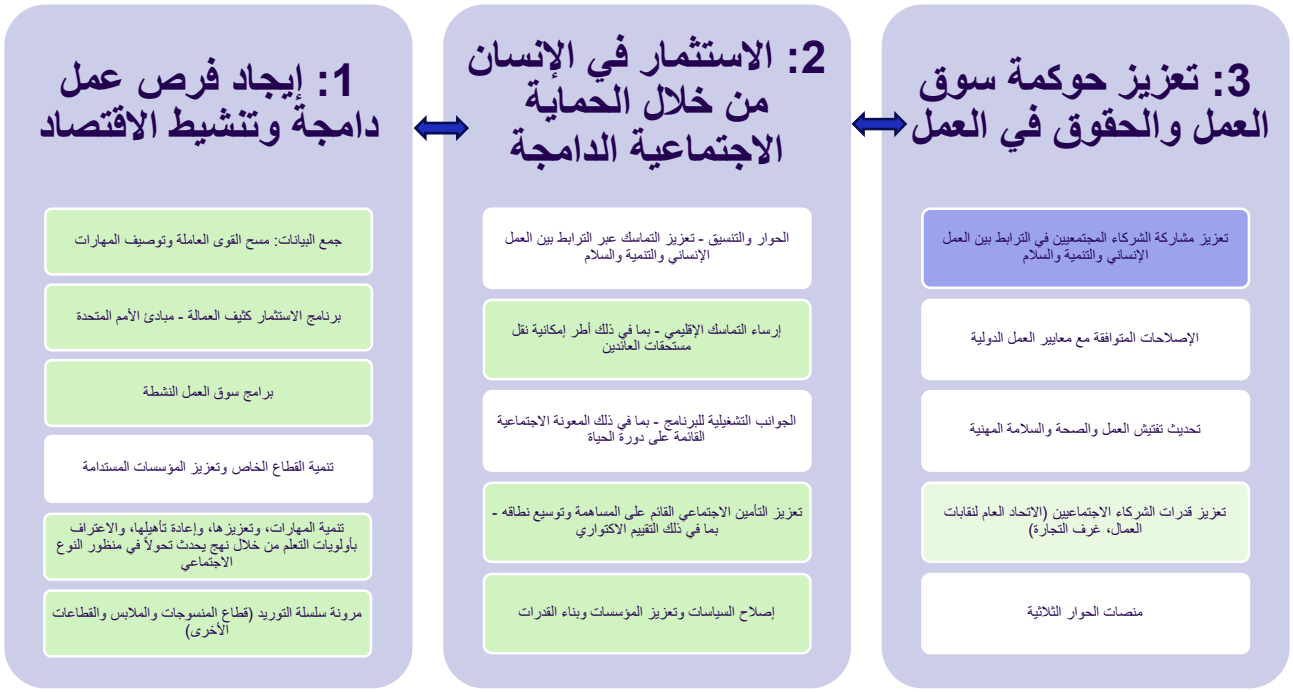

الأخضر: ممول جزئياً
الأزرق: ممول
الأبيض: فجوة التمويل

الركيزة الأولى: التوظيف الشامل وإحياء الاقتصاد

يعتمد تعافي سوريا على إيجاد فرص عمل لائقة تستعيد سبل العيش، وتعيد بناء الاقتصادات المحلية، وتعزز السلام. وتدمج هذه الركيزة المتعلقة بالتوظيف بين إيجاد فرص العمل على المدى القصير ضمن استراتيجية شاملة طويلة الأجل مصممة لتعزيز أنظمة سوق العمل وتعزيز إعادة الإدماج المستدام. وتتمحور هذه الركيزة على نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، مما يضمن أن تكون التدخلات بقيادة محلية ومراعية للنزاع ومتناسقة استراتيجياً.

يقوم هذا النهج على قاعدة أدلة قوية: مستنداً إلى مسح القوى العاملة وتحليلات الطلب المحلي على المهارات لتحديد الفجوات في التوظيف، مع الاعتراف في الوقت ذاته بالعوائق المالية والمتعلقة بالسوق التي تحد من توظيف أصحاب العمل. كما كشف تحليل المهارات الأخير بين السكان العائدين عن المهن المطلوبة والدافع للعمل، خاصة بين النساء والشباب في القطاعات ذات التوظيف المرتفع مثل النسيج والزراعة أو البناء. وتوجه هذه الدراسات والتحليلات برامج التوظيف وتنمية المهارات المتوافقة مع متطلبات السوق، بما في ذلك تلك المرتبطة باحتياجات الانتقال العادل، كما توفر فرص عمل قصيرة الأجل للمجتمعات الضعيفة من خلال إعادة تأهيل البنية التحتية، مع تضمين تصميم مراع للنوع الاجتماعي ومعايير السلامة والحماية الاجتماعية. وفي الوقت نفسه، تبذل جهود متوازية لتعزيز الشركات وتقويتها من خلال خدمات تطوير الأعمال وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق. وتهدف هذه التدخلات إلى تحسين أداء الأعمال وظروف العمل من خلال إجراءات تنمية المشاريع والشركات الدامجة للنوع الاجتماعي.

لتعزيز هذه الجهود، ستدرس الروابط بين التجارة والاستثمار والتوظيف لتحديد فرص إيجاد الوظائف من خلال الوصول إلى الأسواق، وتطوير سلاسل القيمة، ونمو المشاريع والشركات، لا سيما في القطاعات ذات إمكانيات التصدير.

وسيعمل التنسيق مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني على ربط متلقي المساعدات النقدية بمسارات التوظيف المستقرة، وتشجيع تسجيل المشاريع والشركات وحماية العمال. وسيضمن الرصد المستدام لاتجاهات سوق العمل الاستجابة والمساءلة، مما يجعل التوظيف محفزاً للتعافي الشامل القائم على الحقوق.

وعلاوة على ذلك، من الضروري تعزيز قدرات غرف الصناعة ومنظمتها الأم، اتحاد غرف الصناعة، لدعم التعافي الاقتصادي للبلاد. فقد لعبت منظمات أصحاب العمل هذه دوراً محورياً في تحديد احتياجات القطاع الخاص والدعوة إلى إصلاحات سياسية وتشغيلية في أعقاب انهيار النظام. ولتعزيز فعاليتها، تحتاج هذه المنظمات إلى نظم حوكمة محسنة وأطر استراتيجية تمكنها من تحقيق تمثيل أوسع وتوسيع نطاق تقديم الخدمات لأعضائها - خاصة في مجالات الوصول إلى الأسواق، وتنمية المشاريع والشركات الصغيرة والمتوسطة، والاستثمار المستدام، وممارسات الأعمال المسؤولة، وكفاءة الطاقة، وتمكين المرأة.

منظمة العمل الدولية

رابط

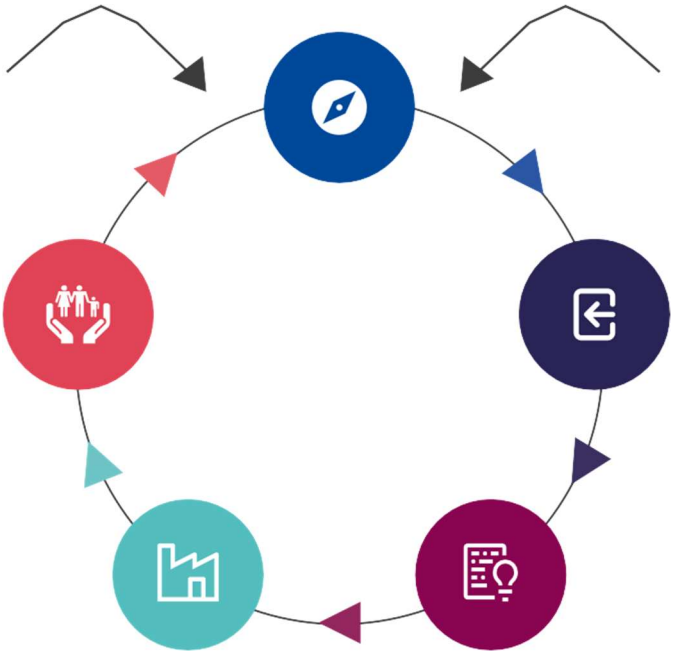

1.1 جمع البيانات وحوكمة سوق العمل:

لدعم تعافي سوريا وضمان سياسات توظيف قائمة على الأدلة، تقود منظمة العمل الدولية الجهود الرامية إلى إعادة بناء نظم المعلومات الوطنية لسوق العمل. ويتضمن ذلك إطلاق **مسح القوى العاملة الوطني**، الأول منذ بداية النزاع، والمتوافق مع المعايير الإحصائية الدولية والمطور بالشراكة مع لجنة التخطيط والإحصاء.

تم تنفيذ دراسة تجريبية في أربع محافظات (درعا، حماة، حلب، دمشق) حيث تم تدريب 80 باحثاً ميدانياً واستطلاع آراء 1600 أسرة. وقد اكتمل تحليل البيانات في أغسطس/آب 2025 وتمت مشاركتها مع أصحاب المصلحة الوطنيين. وسيبدأ التنفيذ الكامل للمسح، الذي يموله الاتحاد الأوروبي وينفذ بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإسكوا، في نوفمبر/تشرين الثاني 2025، حيث سيغطي جميع المحافظات بـ 336 باحثا ميدانياً.

شملت التقييمات التكميلية:

- **مسحاً لمهارات** 5000 عائد (بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)؛
- **تحليلاً سريعاً لفجوات المهارات** بالشراكة مع غرف الصناعة[3]؛
- **مسحاً قطاعياً** شمل 200 شركة في قطاع النسيج والملابس (من المقرر الانتهاء منه في نوفمبر/تشرين الثاني 2025).

وستوجه هذه الأدوات برامج التدريب وخدمات التوظيف والتخطيط الاقتصادي، مع تعزيز قدرات الدولة والشفافية تماشياً مع البرنامج الشامل للمساعدة التقنية ومنهج منظمة العمل الدولية القائم على الحقوق.

ويجري حالياً تحليل قطاعي لـ 200 شركة في صناعة النسيج والملابس، من المتوقع الانتهاء منه في نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

1.2 من الإغاثة إلى التكيف والصمود: الاستثمار المكثفة في العمل

من خلال برنامج الاستثمارات المكثفة في العمل، تعزز منظمة العمل الدولية التعافي المبكر في سوريا عبر إيجاد وظائف لائقة قصيرة الأجل من خلال مشاريع البنية التحتية القائمة على العمل. وتركز المشاريع في حلب على إعادة تأهيل الطرق الزراعية وقنوات الري والأسواق والبنية التحتية الحضرية، مما يحسن فرص الوصول إلى الخدمات ويوجد وظائف محلية في نفس الوقت. وتتميز هذه التدخلات بكونها مراعية للنوع الاجتماعي وشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة، كما تدمج معايير السلامة والصحة المهنية.

[3] تقييم سريع لفجوة المهارات في قطاعات صناعية مختارة - الجمهورية السورية | منظمة العمل الدولية

منظمة العمل الدولية

الأعمال الرئيسية:

- **السفيرة (ريف حلب):** بتمويل ياباني، يولد برنامج التعافي المبكر الغني بالوظائف 18,000 يوم عمل لـ 180 مستفيداً (30% نساء، 3% من الأشخاص ذوي الإعاقة)، بتنفيذ من **تكافل الشام**.
- **قاضي عسكر (مدينة حلب):** بتمويل من منظمة العمل الدولية وتنفيذ وحدة دعم الاستقرار، يؤمّن هذا المشروع 18,000 يوم عمل إضافية، مع تعزيز خدمات الصرف الصحي والتنقل والمساحات العامة باستخدام الأنقاض المعاد تدويرها.
- **تواصل مشاريع الأشغال العامة** تحسين الظروف المعيشية من خلال إزالة الأنقاض وترقية البنية التحتية، مقدمةً عملاً لائقاً للعائدين والشباب والفئات الأكثر هشاشةً.
- **دعم الشراكات المحلية**، مثل التعاون مع غرفة صناعة حلب، التعلم القائم على العمل والتدريب المهني لتعزيز المسارات نحو التوظيف طويل الأجل.

تُظهر هذه المبادرات كيف يمكن للأشغال العامة أن تكون نقطة انطلاق للسوريين الذين يعانون من مواطن الهشاشة والعائدين والشباب والنساء نحو مسارات توظيف أكثر استقراراً. كما تساهم في التعافي المحلي، وتعزيز صمود المجتمع، ودعم انتقال سوريا من المساعدات الإنسانية إلى التنمية طويلة الأجل.

1.3 مشاريع تنمية واستدامة القطاع الخاص

تشكل المشاريع والشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر العمود الفقري لإحياء الاقتصاد السوري. تعمل منظمة العمل الدولية على توسيع نطاق الوصول إلى خدمات تطوير الأعمال، بما في ذلك للمشاريع التي تقودها النساء، وتحسين الإدارة والأداء التجاري من خلال خدمات التدريب والإرشاد .ووفق نهج متكامل، تجمع المنظمة بين الإجراءات المستهدفة والمشاركة المؤسسية والسياسية لتعزيز الوصول إلى الأسواق والتمويل، وتعزيز التعاونيات ونماذج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الأخرى، ودعم ريادة الأعمال النسائية، والمساهمة في تهيئة بيئة مواتية للمؤسسات المستدامة.

النتائج الرئيسية:

- **تشخيص القوى العاملة والقطاعات**: تم الانتهاء من تقييم سريع للفجوات المهارية في أربع محافظات، كما يجري حالياً تحليل قطاعي لـ 200 شركة في مجال النسيج والملابس لتوجيه استراتيجيات التعافي القائمة على السوق والعمل اللائق. التحليل السريع للفجوات المهارية في قطاعات صناعية سورية مختارة، منظمة العمل الدوليةILO

- **تمكين المؤسسات**: جهزت منظمة العمل الدولية مركز السلامة والصحة المهنية في عدرا وأجرت دورات تدريبية في مجال السلامة. وعُقدت ورشتان ثلاثيتان، ويجري حالياً تشكيل لجنة استشارية قطاعية.

- **بناء القدرات والتبادل بين بلدان الجنوب**: مخطط لتنظيم رحلة دراسية إلى إيطاليا لأصحاب المصانع. كما تم اعتماد 24 مدرباً وطنياً في برنامج "ابدأ وحسن مشروعك" لدعم ريادة الأعمال.

1.4 تعزيز سلاسل التوريد وروابط الأسواق

تستهدف منظمة العمل الدولية قطاعات اقتصادية رئيسية مثل قطاع النسيج، حيث تعمل على إحياء سلاسل التوريد المحلية والإقليمية التي تعرضت للاضطراب. وبالتعاون الوثيق مع منظمات أصحاب العمل في البلاد، وبناءً على مشروع "نسج الأمل" الذي تموله الحكومة الإيطالية جزئياً، تشمل التدخلات، الدعوة إلى سياسات تدعم بيئة أعمال أكثر تمكيناً، تطوير وتحديث سلاسل القيمة، تسهيل التجارة، تحديد فرص الاستثمار، تقديم التدريب والمساعدة التقنية، تحسين ظروف العمل، إعادة ربط الروابط مع الأسواق والموردين الدوليين. تمهد هذه الجهود الطريق لنمو شامل، وإيجاد فرص العمل، وإضفاء الطابع الرسمي على المشاريع والشركات.

النتائج الرئيسية

تُنشئ منظمة العمل الدولية لجنة استشارية للبرنامج لتوجيه التعافي المستدام لصناعة النسيج والملابس في سوريا. وتترأس اللجنة وزارة الاقتصاد والصناعة، وتضم ممثلين عن الحكومة وأصحاب العمل والعمال. وستعقد اللجنة اجتماعين سنوياً بدعم من منظمة العمل الدولية لتعزيز الحوار والتنسيق والتخطيط الاستراتيجي في القطاع. وكهيئة دائمة، تضمن اللجنة الاستمرارية والملكية الوطنية وتجانس السياسات، حتى بعد انتهاء دورة مشاريع منظمة العمل الدولية. نظمت منظمة العمل الدولية فعاليتين في دمشق وحلب في تموز 2025، جمعتا وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ووزارة الاقتصاد والصناعة، مع غرفتي الصناعة من دمشق وحلب، ومنظمات العمال، لمناقشة التحديات والفرص والأولويات لإحياء قطاع النسيج والملابس.

تتولى الغرف الصناعية ولجانها الممثلة لقطاع النسيج والملابس تنسيق تحليل الطلب على المهارات لتحديد المهارات والمهن المطلوبة خلال الأشهر القادمة. وقد بدأت هذه الجهات في إجراء اتصالات مع مراكز التدريب التقني لدعم تحديث المناهج التعليمية وتصميم برامج تدريب مهني تستهدف السكان المحليين.

1.5 تنمية المهارات وتقدير التعلم السابق والبناء عليه:

تُطور منظمة العمل الدولية المهارات في سوريا من خلال التدريب القائم على الكفاءات، والتعلم القائم على العمل، والاعتراف بالتعلم السابق، مع التركيز على الفئات الهشة والعائدين والنساء. ويتم تحديث المناهج بالشراكة مع المراكز المهنية وأصحاب العمل لمواءمتها مع احتياجات السوق - خاصة في قطاعي البناء والنسيج - مع تطبيق نهج تحويلي ودامج للنوع الاجتماعي.

النتائج الرئيسية

•يجري حالياً تقييم شامل للنظام الوطني للتعليم والتدريب المهني والتقني بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بقيادة خبراء دوليين ووطنيين.

•يجري تطوير برنامج أممي مشترك لتوفير تدريبات في مجال البناء لـ15,000 مستفيد.

•ساهمت الزيارات الميدانية للمراكز التدريبية المهنية التابعة للوزارات المختلفة في المحافظات الرئيسية، بما فيها تلك التي تخدم الأشخاص ذوي الإعاقة، في وضع خطط تعزيز قدراتها ورفعها.

1.6 برامج سوق العمل النشطة (ALMPs) لدعم الفئات الهشة:

الهدف :تعزيز قابلية توظيف الفئات الهشة بما في ذلك العائدين، من خلال البناء على التعلم السابق، وتطوير المهارات، وتوسيع فرص الوصول إلى العمل اللائق، خاصة في قطاعات إعادة الإعمار والزراعة والصناعة والرقمية.

وبالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، شاركت منظمة العمل الدولية في تصميم برنامج واسع النطاق لتسهيل العودة الآمنة والكريمة، وتحسين إعادة الاندماج في سوق العمل، وتعزيز مؤسسات التدريب التقني. وبعد مشاورات مكثفة، يقوم الاتحاد الأوروبي بدعم إضافي من هولندا بدعم برنامج أممي وهو مشروع كبير تشارك فيه منظمة العمل الدولية، ومن المتوقع أن يبدأ التنفيذ في أواخر عام 2025.

يتضمن البرنامج ما يلي:

- تحديث مراكز التدريب المهني وتنفيذ برامج تدريبية مكثفة قائمة على احتياجات السوق
- إنشاء **أنظمة للاعتراف بالتعلم السابق** .**RPL**
- تنفيذ **مجموعة شاملة من سياسات سوق العمل النشطة ALMPs** ، بما في ذلك:
  - خدمات التوظيف والمطابقة بين الوظائف والباحثين عن العمل.
  - برامج التدريب وإعادة التأهيل المهني الموجهة لاحتياجات السوق.
  - تقديم دعم للأجور لتحفيز توظيف الشباب والنساء.
  - تنفيذ برامج الأشغال العامة (EIIP) التي يتم تنفيذها حالياً في حلب وريفها.
  - توفير الدعم اللازم لمشاريع ريادة الأعمال والعمل الحر.

تهدف هذه التدخلات إلى تسهيل الدخول السريع إلى سوق العمل وتعزيز المرونة الاقتصادية طويلة الأجل للعائدين والنساء والشباب وغيرهم من المجموعات التي تواجه عقبات في الحصول على عمل لائق.

منظمة العمل الدولية

الركيزة الثانية: الحماية الاجتماعية الشاملة والقائمة على الحقوق

تدعم منظمة العمل الدولية جهود سوريا الرامية إلى إنشاء نظام حماية اجتماعية شامل قائم على الحقوق، وذلك كأساس لإعادة بناء العقد الاجتماعي الوطني. ومع تآكل الدعم الحكومي وتراجع الوظائف الحكومية، تفتقر شرائح كبيرة من السكان (وخاصة العائدين والعمال غير النظاميين والنساء وكبار السن وذوي الإعاقة) إلى الحماية الاجتماعية الكافية.

وأطلقت السلطات الانتقالية حواراً وطنياً حول الحماية الاجتماعية، حيث تساعد منظمة العمل الدولية واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في وضع سياسات قائمة على الأدلة ومتوافقة مع المعايير الدولية للضمان الاجتماعي. وتشجع منظمة العمل الدولية على إعداد أنظمة ضمان دخل متكاملة تربط الحماية الاجتماعية بالعمالة، مما يضمن الاتساق بين قطاعات الصحة والتعليم والعمل.

استناداً إلى التوصية رقم 202، تركز استراتيجية منظمة العمل الدولية على التغطية الشاملة، والتصميم المراعي للنوع الاجتماعي، وعدم التمييز، والشفافية. ويعد تعزيز القدرات المؤسسية والحوكمة الشاملة أمراً أساسياً على سبيل توفّر أنظمة حماية اجتماعية مستدامة ومملوكة وطنياً، تدعم انتقال سوريا إلى السلام والإنصاف.

وأخيراً، يمكن لتعزيز نظام الحماية الاجتماعية في سوريا أن يعزز تكيف سوق العمل مع تغير المناخ، بما يمكّنها من التكيف بشكل أفضل مع تغير المناخ والتدهور البيئي. ويتحقق ذلك من خلال توفير ضمان الدخل، وتسهيل الوصول إلى الخدمات التي تُقلل من الفقر وعدم المساواة، وتمكين المجتمعات من التكيف مع الظروف المتغيرة، وإيجاد وظائف خضراء، مع تعزيز عدالة العملية الانتقالية للجميع.

تعمل منظمة العمل الدولية حالياً مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة، على بناء القدرات ووضع نُهج سياساتية للحماية الاجتماعية. وقد نظمت منظمة العمل الدولية وشركاؤها أول ورشة مشتركة بين الوكالات مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل حول الحماية الاجتماعية منذ أكثر من عقد، إلى جانب مشاورات متابعة رفيعة المستوى، وذلك لتحديد أولويات إصلاحات منظومة الحماية الاجتماعية والمضي قدماً نحو برنامج وطني رائد للتحويلات النقدية. وقد أُنجزت المنظمة مؤخراً تقييماً اكتوارياً مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لضمان الاستدامة المالية لأنظمة التأمين الاجتماعي القائمة، ويتم حالياً إجراء دراسة استطلاعية حول قابلية نقل مستحقات الضمان الاجتماعي.

كما تعمل منظمة العمل الدولية وشركاؤها على بناء قدرات نظرائهم في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من خلال مجموعة من التدخلات. وقد حضر مسؤولو الوزارة، وسيواصلون حضور دورات تدريبية في مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية؛ وتستعد وكالات الأمم المتحدة لتدريبٍ على مبادرة ترانسفورم في دمشق عام 2025؛ كما انطلقت سلسلة من برامج تبادل التعلم بين الأقران بين بلدان الجنوب بجولة دراسية من سوريا إلى الأردن في حزيران 2025.

استراتيجية منظمة العمل الدولية للحماية الاجتماعية في سوريا:

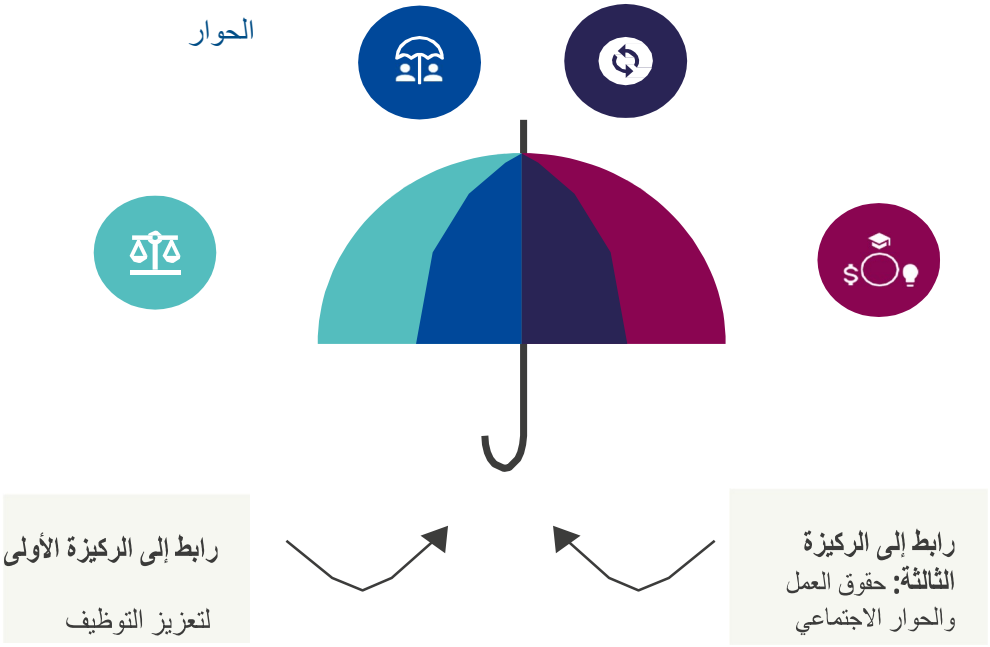

2.1 البداية: الحوار والتنسيق عبر نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام

إدراكاً منها لتشتت تقديم المساعدات، تعمل منظمة العمل الدولية على تعزيز التخطيط المتكامل لربط الدعم الطارئ بالأنظمة طويلة الأجل، بالشراكة مع اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي. وبصفتها مستشاراً فنياً موثوقاً به وجهةً محايدة داعية للاجتماعات، ستدعم منظمة العمل الدولية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في تحديد أولويات الحماية الاجتماعية الوطنية، وبناء القدرات المؤسسية، والتنسيق مع الشركاء في جميع المجالات المرتبطة بالعمل الإنساني والتنمية والسلام. ومن شأن الاستثمار المبكر أن يرسي أسس نظام وطني موحد ومرن.

2.2 إرساء التماسك الإقليمي من خلال أطر قابلية نقل المستحقات

ستُيسّر منظمة العمل الدولية الحوار الإقليمي وستُصمّم حلولاً بشأن قابلية نقل مستحقات الضمان الاجتماعي لحماية مستحقات الضمان الاجتماعي للاجئين العائدين. ومن شان الاستثمارات في التماسك الإقليمي أن تهيئ بيئة ممكّنةً للعودة الكريمة الآن، وتعاوناً مستداماً في مجال الضمان الاجتماعي عبر الحدود مستقبلاً.

2.3 دعم الفئات الهشة من السوريين من خلال المعونة الاجتماعية القائمة على دورة الحياة

ستدعم منظمة العمل الدولية إطلاق برنامج وطني رائد للتحويلات النقدية، ثم تقديم معونة اجتماعية مرتبطة بدورة حياة المستفيد، مسترشدة بالممارسات الفضلى إقليمياً. وسيُحدث هذا أثراً ملموساً، إذ يوفر الدعمَ الفوريَ وضمان الدخل، ويحافظ على كرامة الأشخاص، كما يساعد سوريا على بناء منظومة حماية اجتماعية عادلة وحديثة، وعقد اجتماعي جديد.

2.4 توسيع نطاق التأمين الاجتماعي ودعم إضفاء الطابع الرسمي من خلال الدعم القائم على المشاركة

لتوسيع نطاق التغطية وتشجيع إضفاء الطابع الرسمي، ستساعد منظمة العمل الدولية في تطبيق الدعم القائم على المشاركة مع تحديث الخطط والأنظمة والأطر القانونية. ويُعتبر الدعم القائم على المشاركة مدخلاً استراتيجياً يجمع بين الفوائد قصيرة الأجل والحماية طويلة الأجل، وتحديث المنظومة، والتعاون عبر الحدود في مجال الضمان الاجتماعي.

2.5 إرساء أسس منظومة وطنية قوية للحماية الاجتماعية: إصلاح السياسات وتعزيز المؤسسات وبناء القدرات

يُعتبر تطوير المؤسسات أمراً بالغ الأهمية في الإصلاح. لذا تعمل منظمة العمل الدولية على تعزيز وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والهيئات التابعة لها من خلال تقديم المساعدة الفنية، وتدريب المدربين، والتعلم من الأقران بين دول الجنوب، وإعداد الأنظمة الرقمية لدعم تصميم منظومات الحماية الاجتماعية الشاملة وإدارتها. وفي الوقت نفسه، تعمل منظمة العمل الدولية على إعداد استراتيجية شاملة للحماية الاجتماعية، تستند إلى المعايير الدولية، وتُبنى على الحوار الشامل والتحليل المالي.

الركيزة الثالثة: حوكمة سوق العمل والحقوق في العمل

تسعى منظمة العمل الدولية إلى تعزيز سمات الشمولية والمساءلة في المؤسسات من خلال الإصلاح القانوني، والحوار الاجتماعي، والنهوض بالحقوق الأساسية. وفي سياقٍ يتسم بهيمنة الطابع غير الرسمي، وضعف المؤسسات، وتزايد أعداد العائدين، يُعدّ تحسين حوكمة العمالة أمراً أساسياً لترسيخ العدالة الاجتماعية وسيادة القانون في صميم العملية الانتقالية في سوريا.

ولا تقتصر أهمية نظام حوكمة العمالة الفعال على صون الحقوق، بل إنه يُشكل أيضاً أساس دعم منظمة العمل الدولية لإيجاد فرص العمل (الركيزة الأولى) وبناء منظومات الحماية الاجتماعية (الركيزة الثانية). فيؤدي الافتقار إلى الأطر القانونية وآليات الإنفاذ القوية وعدم تمكين الشركاء الاجتماعيين إلى بقاء جهود توسيع نطاق العمل اللائق وتحقيق التعافي الشامل مشتتة. لذا، تعتبر الركيزة 3 مرتكز مؤسسي للوصول إلى تعافٍ قادر على الصمود وعادل وقائم على الحقوق.

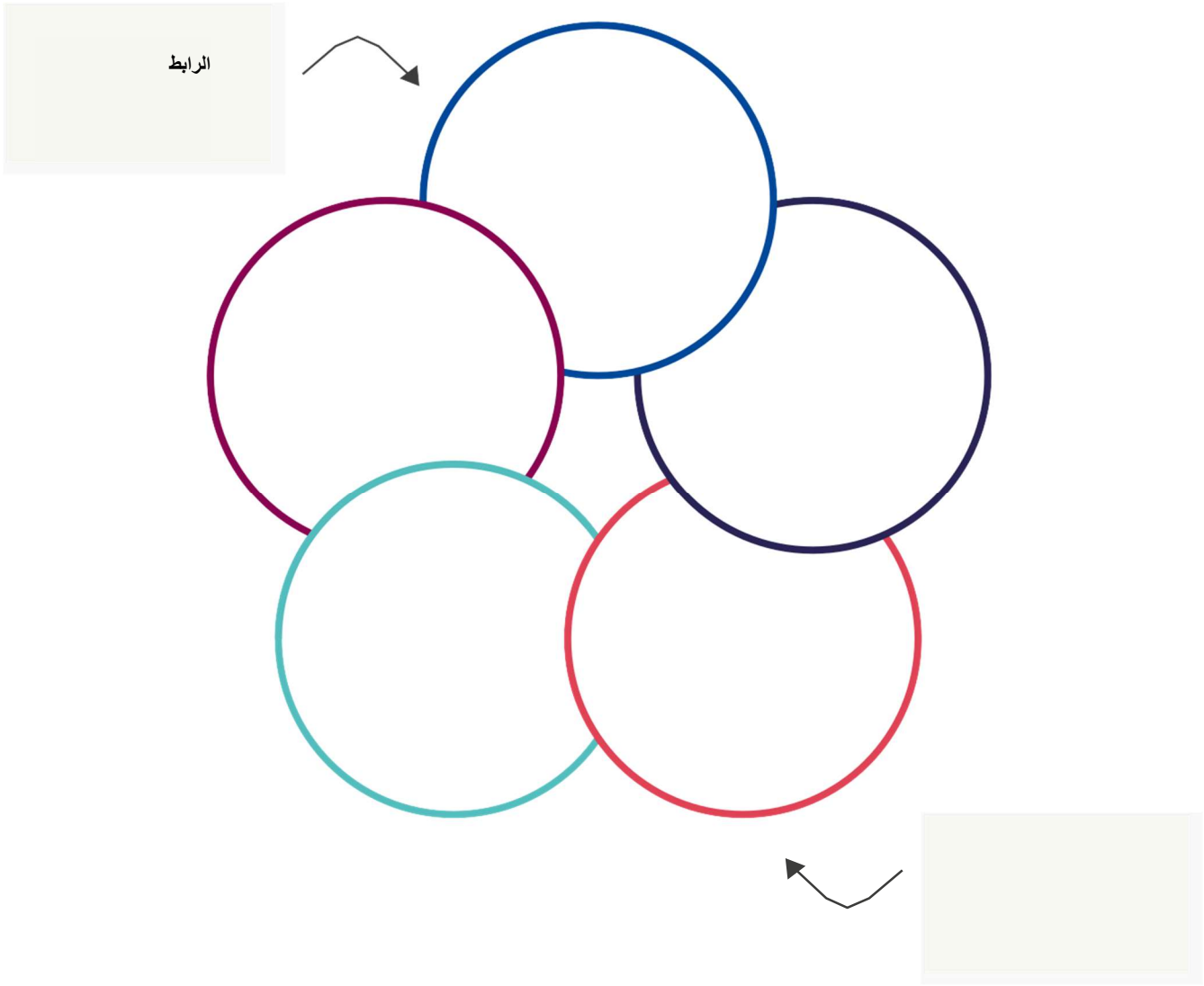

3.1 تعزيز مبادئ العمل اللائق عبر نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام

تعمل منظمة العمل الدولية على تضمين مبادئ العمل اللائق في التخطيط للتعافي المبكر من خلال دعم مشاركة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام وغيرها من آليات تنسيق التعافي المبكر، وتعزيز إعداد السياسات الشاملة، ومواءمة خطط العمالة مع معايير العمل الدولية.

3.2 تضمين العدالة الاجتماعية وحقوق العاملين في الإصلاح الدستوري

تدعو منظمة العمل الدولية إلى ضمانات دستورية لحقوق العاملين، كحرية تكوين الجمعيات، والمفاوضة الجماعية، وعدم التمييز. وتعزز المنظمة هذه المبادئ من خلال منصات الحوار ثلاثية الأطراف، والدعم الاستشاري القانوني لضمان الشرعية والملكية.

3.3 الإصلاح القانوني الشامل والتوافق مع معايير العمل الدولية

يخضع قانون العمل حالياً لمراجعات، بدعم فني من منظمة العمل الدولية، لمعالجة الثغرات المتعلقة بالعمل القسري وعمل الأطفال، والصحة والسلامة المهنية، وآليات الإنفاذ. ومن شأن هذه الإصلاحات أن ترسخ العمل اللائق في النظام القانوني الوطني وأن تدعم إعادة الإدماج.

بعد انقطاع دام ست سنوات لإعداد التقارير، دعمت منظمة العمل الدولية إعادة تفعيل آلية إعداد التقارير المتعلقة بمعايير العمل الدولية في سوريا. وقد شهد العام 2025 تدريب أكثر من 25 مسؤولاً من 19 مؤسسة حكومية، إلى جانب ممثلي أصحاب العمل والعمال، من خلال ورشات عدة عُقدت في أيار وحزيران وآب. وقد أسفر ذلك عن تقديم 37 تقريراً متعلقاً بمعايير العمل الدولية بنجاح إلى منظمة العمل الدولية حتى نهاية شهر آب 2025. وتمثل هذه العملية التي يقودها خبير إقليمي من منظمة العمل الدولية خطوةً حاسمةً في استعادة الامتثال والشفافية والحوار المؤسسي بما يتماشى مع الالتزامات الدولية.

3.4 تعزيز مؤسسات العمل وأنظمة التفتيش

تعمل منظمة العمل الدولية مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على إعادة بناء أنظمة التفتيش وآليات التظلم في سوريا. ويشمل ذلك تدريب مفتشي العمل، وتجريب نماذج الصحة والسلامة المهنية المراعية للنوع الاجتماعي، وإنشاء آليات شكاوى في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية من العائدين.

3.5 تمكين منظمات العمال وأصحاب العمل

تبذل المنظمة جهوداً لإصلاح النقابات العمالية وتعزيز قدرات منظمات أصحاب العمل لجعلها أقوى وأكثر قدرة على تمثيل مصالح أعضائها. وقد أظهر أصحاب العمل في القطر قدرة كبيرة على الصمود ودعم التعافي. ومن خلال تدخلات مناصرة محددة، يزيد القطاع الخاص من قدرته على التأثير في إصلاح السياسات، مما يضمن تعافياً اقتصادياً مستداماً. علاوةً على ذلك، توائم منظمات أصحاب العمل محفظة خدماتها، وتقدم منظمة العمل الدولية برامج تطوير مؤسسي لتعزيز الخدمات، وتحسين المناصرة، وتعزيز الحوار الاجتماعي، وذلك في مجالات مثل تنمية المهارات، والسلامة والصحة المهنية ومكافحة العنف والتحرش في مكان العمل، بالشراكة مع مركز عدرا للتدريب (التابع لغرفة صناعة دمشق).

3.6 توسيع نطاق منصات الحوار الاجتماعي الشامل

يجري حالياً العمل على إضفاء الطابع المؤسسي على منصات ثلاثية الأطراف على المستويين الوطني والمحلي لصياغة الإصلاحات القانونية، وسياسات الأجور، والاستراتيجيات الاقتصادية. وتحتاج هذه المنصات والآليات إلى تعزيز ودعم من خلال بناء قدرات متخصصة تسهم في تحقيق التعافي والحوكمة المنصفة.

مسائل متقاطعة: مراعاة الصراع والنوع الاجتماعي والشباب والنزوح والإعاقة

صممت منظمة العمل الدولية جميع تدخلاتها لتكون مراعية للصراع، ولتحدث تحولاً في منظور النوع الاجتماعي، ولتكون شاملة للشباب والأشخاص ذوي الإعاقة ومستجيبة لحركات النزوح. ويشمل ذلك تعزيز الوصول المنصف إلى الخدمات، والقضاء على التمييز الهيكلي، وتعزيز تمثيل الفئات المهمشة في عمليات صياغة السياسات.

وبالمثل، تعمل منظمة العمل الدولية على ضمان التعامل مع تغير المناخ بطريقة تعزز فرص العمل الخضراء وعملية انتقال منصفة للجميع. في السياق السوري، تعد الحرارة الشديدة والجفاف وصعوبة الحصول على المياه والطاقة النظيفة أبرز التحديات التي تواجه كل من قطاع الأعمال وإيجاد فرص العمل. ويمكن معالجة تحديات تغير المناخ بطريقة شاملة لقاطات متعددة من خلال المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية من أجل عملية انتقال الجميع نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً.

الشراكات والتوافق الاستراتيجي

يرتكز برنامج الدعم الذي تقدمه منظمة العمل الدولية على الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة الحالي، وأهداف التنمية المستدامة 1 و10 و16؛ والتحليل القطري المشترك للعام 2024 (CCA) وتقرير التقييم السريع | الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة في سوريا 2022-2025 | الأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية. ومن شأن التنسيق مع المكونات التي حددتها المنظمة، ومكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة، وفرق الأمم المتحدة القطرية، والمؤسسات المالية الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، وشركاء التنمية أن يضمن اتباع نهج متماسك ومتعدد القطاعات عبر نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

المرحلة المقبلة

ترتكز استراتيجية منظمة العمل الدولية في سوريا على الملكية الوطنية، والحوكمة القائمة على الحقوق، وبناء السلام المستدام، وذلك من خلال العمل الوثيق مع مكوناتها وشركائها في الأمم المتحدة. ومن خلال تعزيز العمل اللائق، ومؤسسات العمل الشاملة، والأنظمة الاقتصادية المرنة، تساعد منظمة العمل الدولية سوريا على الانتقال من طور الأزمة إلى طور التعافي. ويوفر برنامج الدعم خارطة طريق لحشد موارد التعافي، وتعزيز الشراكات، وتعزيز السلام من خلال عدالة التوظيف والعدالة الاجتماعية، بما يضمن عدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

لمزيد من المعلومات

محمد أنس سبع، المنسق القطري لمكتب منظمة العمل الدولية في سوريا sabee@ilo.org

منظمة العمل الدولية | الجمهورية العربية السورية

[i] التحديث الإقليمي العاجل رقم 47: الوضع في سوريا (3 تشرين الأول 2025) - الجمهورية العربية السورية | ريليف ويب